رأي القدس

ابتزاز اوروبي.. وارتباك ليبي

■ بدأت الدول الاوروبية تمارس ضغوطاً مكثفة على ليبيا من اجل الافراج عن الممرضات البلغاريات وطبيب فلسطيني، صدرت في حقهم احكام بالاعدام بتهمة حقن اطفال ليبيين بفيروس نقص المناعة المكتسبة (ايدز). فقد طالب قرار صادر عن البرلمان امس الحكومات الاوروبية باعادة النظر في جميع اوجه العلاقات مع ليبيا، ما لم تفرج عن الممرضات والطبيب الفلسطيني.

ومثل هذا القرار الذي يأتي بعد اقل من شهر من تأكيد محكمة ليبية احكام الاعدام الصادرة بحق هؤلاء يشكل تهديداً مباشراً للسلطات الليبية، ويمكن تفسيره على انه الخطوة الاخيرة او ربما ما قبل الاخيرة قبل البدء في قطع العلاقات، او فرض عقوبات اقتصادية.

تأكيد المحكمة الليبية احكام الاعدام عند انعقادها في الشهر الماضي كان مفاجأة للكثيرين، لان كل التوقعات كانت تشير الى احتمال تخفيف العقوبة الى السجن المؤبد، كخطوة اولى على طريق حل هذه القضية المعقدة بطرق دبلوماسية في مرحلة لاحقة، ولكن ما حدث هو العكس تماماً.

الاوروبيون لا يثقون بالقضاء الليبي، ولا اي قضاء عربي آخر، وهم محقون في ذلك، لان القضاء في معظم الدول العربية، ان لم يكن كلها، يفتقر الى الحد الادنى من الاستقلالية، فالحاكم يتدخل وقتما شاء في العملية القضائية، ويصيغ الاحكام كيفما اراد.

اهالي الاطفال الضحايا، ويبلغ عددهم اكثر من 450 طفلاً، يعترفون بهذه الحقيقة، اي عدم استقلالية القضاء في بلدانهم، ولكنهم يقولون ان هذه هي من المرات النادرة التي يتحلى فيها قضاء بلادهم بالشفافية والعدالة، ويصدر احكاما لا غبار عليها.. فقد تم السماح للمتهمين باستقدام محامين للدفاع عنهم، وجرت المرافعات والاجراءات القضائية في شفافية مطلقة وبحضور ممثلين عن المنظمات الدولية المختصة بالدفاع عن حقوق الانسان، وتمنى احدهم اثناء زيارته الى بريطانيا، ان يحظى الليبيون بالمعاملة التي تحظى بها الممرضات، حيث يقمن في سجن من خمس نجوم ويعاملن بطريقة فيها الكثير من التدليل.

الاوروبيون، وممثلو الحكومة البلغارية على وجه الخصوص، يرون عكس ذلك تماماً، ويقولون ببراءة الممرضات، ويؤكدون ان السلطات الليبية تستخدمهن ككبش فداء للتنصل من مسؤوليتها تجاه هؤلاء الضحايا، حيث تعاني المستشفيات الليبية من الاهمال والفساد، وانعدام ابسط اسس النظافة والرعاية الصحية، وهو ما ينفيه المسؤولون الليبيون بقوة.

الاهمال موجود ليس في المستشفيات الليبية فقط، وانما في الغالبية الساحقة من المستشفيات العربية، بما في ذلك الدول الغنية، ولكن يجمع معظم القادمين من الجماهيرية ان اوضاع المستشفيات الليبية ظلت، وعلى مدى السنوات العشر الماضية، في حال من التدهور ولم يطرأ عليها الا القليل من التحسن رغم تضاعف العوائد النفطية الليبية ثلاث مرات بسبب ارتفاع اسعار البترول.

السلطات الليبية تتحمل مسؤولية كبرى فعلا، ليس لان مستشفياتها جيدة اوسيئة، وانما لانها لم تكتشف حالات الضحايا مبكراً، وتضع حداً لها، فحتى لو افترضنا ان الممرضات حقن الاطفال فعلاً بالفيروس القاتل، فمن غير المنطقي ان يتم حقن هذا العدد الضخم منهم في يوم او يومين او اسبوع او اسبوعين.

ولا يمكن لاي انسان مهما غلظ قلبه، وتحجرت مشاعره، الا ان يتعاطف مع الاطفال الضحايا وذويهم، لان ما حدث جريمة بشعة بكل المقاييس، ايا كان المسؤول عنها. ولكن علينا ان نضع في اعتبارنا ضرورة ايجاد مخارج من هذا المأزق، وبما يؤدي الى اغلاق هذه الصفحة باقل قدر ممكن من الاضرار.

الاتحاد الاوروبي يمارس الابتزاز بالتهديد بقطع العلاقات مع ليبيا اذا لم تفرج عن الممرضات، والسلطات الليبية تمارس الابتزاز في المقابل وترفض الافراج عنهن قبل دفع بلغاريا تعويضات للأطفال الضحايا من خلال صندوق خاص يقام من اجل هذا الغرض.

الموقف الليبي هو الاضعف ليس لان التهم من الصعب اثباتها، وانما لان القضاء الليبي ليس مشهورا على الصعيد الدولي بانه الاكثر نزاهة وشفافية. فاذا كان الحكم بالاعدام عادلا فعلا، فلماذا لم ينفذ حتى الان رغم مرور فترة طويلة على صدوره؟ وهو الذي كان ينفذ فوراً، وفي ايام معدودة في حال صدوره ضد متهمين ليبيين.

الزعيم الليبي معمر القذافي يجب ان يتدخل مرتين، الاولى لتعويض اسر الضحايا بمبالغ مالية مجزية وتوفير العلاج اللائق بالاطفال على نفقة الدولة، والثانية باصدار عفو عن الممرضات وزميلهن تقليصا للاضرار، وتوفيراً للمتاعب.

مشاورات سورية ـ اسرائيل: السرّ في الاقتصاد السياسي.. والأصولية!

صبحي حديدي *

■ لكي تتكامل المكوّنات الإقليمية ذات الصلة بخطة الرئيس الأمريكي جورج بوش الجديدة في العراق ـ ولا نقول: تكتمل تلك المكوّنات، فالحبل في نطاقها على الجرّار كما يلوح، والقادم أعظم مما تقدّم ـ وصلت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى المنطقة على خلفية حاشدة بالوقائع والمتغيّرات: الاحتفال بالذكرى الـ15 لانعقاد مؤتمر مدريد، في سياقات تبدو شديدة النأي عن أحلام السلام العربي ـ الإسرائيلي التي هيمنت على مؤتمر 1991؛ وانحطاط السلطة الوطنية الفلسطينية إلى درك غير مسبوق في العجز السياسي وتهديد الوحدة الوطنية، بالتزامن مع انزلاق «حماس» إلى إغواءات عسكرة رأسمالها السياسي؛ واستقالة رئيس الأركان الإسرائيلي دان حالوتس، في توقيت منتقى بعناية فائقة، حيث تمارس الحكومة المزيد من خيارات العنف الفاشية ضدّ الفلسطينيين وتغرق الحكومة، وايهود أولمرت شخصياً، في مشكلات سياسية وأمنية وقضائية؛ وتزامن تسريبات الصحافة البريطانية عن سيناريوهات جاهزة لضربات إسرائيلية جوية ضدّ المنشآت النووية الإيرانية، مع تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في الخليج واستقدام حاملة الطائرات «يو إس إس جون سي ستينيز» لتنضمّ إلى زميلتها «يو إس إس دوايت أيزنهاور» المتواجدة في مياه الخليج منذ الشهر الماضي؛ وبالطبع، إراقة الدماء اليومية، ومقتل العراقيين بالعشرات، ليست غائبة أبداً عن المشهد، متضافرة مع أشباح الحرب الأهلية التي تجوس شوارع العراق...

وأمّا المفاجآة الصغيرة في هذه التفاصيل الحاشدة، فهي ما كشفت عنه النقاب صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، حول سلسلة مشاورات (وهذه مفردة قد تلطّف قليلاً المفردة الأخرى: مفاوضات) سورية ـ إسرائيلية شبه رسمية، سرّية من حيث المبدأ، برعاية أطراف أوروبية وتركية، جرت في الفترة بين أيلول (سبتمبر) 2004 وتموز (يوليو) 2006، وانتهت بالفعل إلى اعتماد «وثيقة» تفاهم مفصّلة للغاية، وعلى نحو يثير الدهشة لجهة إغراق الطرفين في أدقّ التفاصيل (كالاتفاق، مثلاً، حول الطرف الذي سيتولى جباية أثمان بطاقات الدخول إلى «المنتزه الPark المزمع إقامته في الأقسام السياحية من المنطقة المجرّدة من السلاح شرق الحدود التي اتُّفق عليها!). وهذه اللقاءات لم تنقطع بسبب الحرب الإسرائيلية ضدّ لبنان كما تردّد، بل يُقال إنّ آخر اجتماع ـ وفيه جرى إقرار وثيقة التفاهم ـ عُقد حين كانت الحرب مستعرة وعلى أشدّها.

ومن الإنصاف التشديد، بادىء ذي بدء، على أنّ تلك المشاورات كانت شبه رسمية، لاعتبارين متكاملين: هي ليست رسمية تماماً لأنّ المشاركَيْن فيها عن الجانب السوري (المواطن السوري ـ الأمريكي إبراهيم سليمان) أو الجانب الإسرائيلي (المواطن الإسرائيلي ألون ليئال) ليست لهما صفة رسمية، حتى إذا كان ليئال دبلوماسياً سابقاً؛ ولكنها، في الآن ذاته، ليست بعيدة عن الرسميين لأنّ سليمان أجرى ـ كما تردّد ـ ثمانية لقاءات بهذا الخصوص مع نائب الرئيس السوري فاروق الشرع، ومع وزير الخارجية السوري وليد المعلم، فضلاً عن ضابط كبير في الاستخبارات السورية (من غير المرجّح أن لا يكون اللواء آصف شوكت، صهر بشار الأسد ورئيس الاستخبارات العسكرية، مشاركاً فيها عن كثب).

ولكن من الإنصاف أيضاً، واستطراداً، القول إنها لم تكن مشاورات لتزجية الوقت أو الاتفاق على جنس الملائكة؛ لقد ضمّت اللقاءات هذه، كما تشير تقارير جادّة وذات مصداقية كافية، مسؤولاً بارزاً في قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السويسرية (نيكولاس لانغ)؛ والأمريكي اليهودي جيفري أرونسون، مدير الأبحاث والمطبوعات في «مؤسسة سلام الشرق الأوسط» في واشنطن، ورئيس تحرير النشرة الدورية «تقرير المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة»؛ فضلاً، بالطبع، عن التسهيلات اللوجستية التي قدّمها مسؤولون أتراك وألمان استضافوا اللقاءات وسهروا على سريّتها.

وقد يكون من السابق لأوانه مناقشة تفاصيل وثيقة التفاهم تلك، خصوصاً وأنّ معظم بنودها تردّدت على هذا النحو أو ذاك في مفاوضات شبردزتاون أواخر 1999، بين فاروق الشرع ورئيس وزراء الدولة العبرية آنذاك إيهود باراك، وكذلك لأنّ مشاورات سليمان ـ ليئال انهارت الآن وافتُضحت سريّتها. ومن المبكر الاستناد إلى تقرير إسرائيلي واحد، رغم عدم نفيه تماماً من جانب المشاركين مباشرة في المشاورات، لاستعراض التنازلات الدسمة التي قيل إنّ دمشق أبدت سخاء غير معهود في تقديمها، بصدد العلاقة ـ أو بالأحرى: إعادة النظر في العلاقة ـ مع «حزب الله» وإيران. وأخيراً، ليست هذه هي المرّة الأولى التي ترشح فيها تقارير عن مشاورات أو مداولات غير رسمية، أو حتى مفاوضات مباشرة رسمية، سرّية بين النظام السوري والدولة العبرية (آخر جولة شهيرة أماطت اللثام عنها صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، وقيل إنها جمعت ماهر الأسد، شقيق الرئيس السوري وأبرز أعوانه الحاليين، مع المدير العام السابق لوزارة خارجية الدولة العبرية إيتان بن تسور في العاصمة الأردنية عمّان، صيف ربيع 2003)، ولن تكون جولة سليمان ـ ليئال هي الأخيرة كما تقول وقائع التاريخ المعاصر.

ثمة، مع ذلك، جانب واحد جديد يلفت الانتباه في الجولة الأخيرة، ساقه الصحافي الإسرائيلي عكيفا إلدار، صاحب التقرير الذي نشرته «هآرتس» حول هذه المشاورات، ونسبه إلى الشرع شخصياً: أنّ النظام في سورية يحتاج إلى السلام لأنّ الإسلام الأصولي يهدد سورية، ولا مناص من السلام لمواجهة الأصوليين؛ وأنّ موارد البلاد النفطية سوف تنضب قريباً، والسلام هو الضامن لتأمين موارد بديلة؛ وأنّ الاستثمارات التي ستجلب تلك الموارد، لن تنشط إلا في ظلّ السلام. وهذا، في ضوء واقع الحال الراهنة تحديداً، يعيدنا إلى استذكار مجموعة الثوابت التي كانت تحكم تفكير حافظ الأسد بخصوص السلام السوري ـ الإسرائيلي، ومن الطبيعي أنها ما تزال تحكم تفكير وريثه، والحفنة القليلة من أهل بيت السلطة المعنيين باتخاذ القرار حول هذا الملفّ الحساس، والحاسم المتفجّر في آن.

تلك الثوابت ـ التي تأخذ غالباً صيغة حسابات ربح وخسارة في شأن منجاة أو مقتل النظام أساساً ـ لم تكن بيضاء أو سوداء، بل ظلّت رمادية متقلّبة سريعة التلوّن، تشترك في قاسم مركزي هو أنها بالفعل تدفع إلى خيار السلام. وثمة ما يلي من أسباب وراء ذلك الامتياز في البطء والتباطؤ تارة، والمسير خبباً أو عدْواً أطواراً:

1 ـ الأسد الأب لم يكن على عجلة من أمره، وحاله لم تكن حال منظمة التحرير أو المملكة الأردنية أو مصر، سواء لجهة المأكرو أو الميكرو ـ اقتصاد، أو لجهة الاقتصاد السياسي البسيط والحاسم. وحين كانت معدلات محصول القطن والفوسفات في سورية تزيد بنسبة 20 إلى 25 % في عام 1992، كان الأسد الأب يجتمع بوفد من أبناء الجولان ليقول: لا تفريط في حبة رمل واحدة من تراب بلادنا، والاستسلام ليس في قاموسنا. فوق ذلك، كانت مغانم الاشتراك في «عاصفة الصحراء» تلوح في الأفق قبل أن يشيح الحلفاء الخليجيون بوجوههم وجيوبهم.

2 ـ ولكن الاقتصاد السوري كان ويظلّ في أزمة عضوية ليست حديثة العهد، والأسد الأب أقام معادلته على أساس خطوة سلام واحدة، مقابل خطوة انفتاح ليبرالية اقتصادية واحدة . لا شيء يسبق، لا شيء يتخلّف. ذلك جعلنا، في حينه، نشهد رئيس غرفة التجارة بدر الدين الشلاح يهلل للسلام، ورئيس غرفة الصناعة يحيى هندي يشكك في السلام: الأول من منبر «وول ستريت جورنال» امتداحاً للعبقرية التجارية المرتقبة بين السوريين وجيرانهم الإسرائيليين، والثاني من منبر إذاعة دمشق رثاءً للصناعيين المحليين والمانيفاكتورا الوطنية التي سيبتلعها المال الخارجي المضمخ برائحة يهودية. وفي الحالتين كان التهليل والتشكيك يعكسان أعراض التأزم، مثلما كانت تعكسه غمغمة كوادر حزب البعث الحاكم التي تربّت على مبدأ «فلسطين قبل الجولان» ويُراد لها الآن أن تقول: «مرصد في صفد مقابل مرصد في قاسيون، والله يحبّ المحسنين»!

3 ـ اقتضت المفارقة أن يكون السلام مطلوباً بشروط قائمة على حسابات خارجية باردة (اعتبرها البعض «مشرّفة» و«وقفة عزّ» لا تشبه خضوع الفلسطينيين والأردنيين، بل والمصريين أيضاً). أما الظروف الداخلية فقد وضعت السلام على جدول أعمال الحياة اليومية، التي لا تقبل سوى الحسابات الساخنة والحلول العاجلة.

4 ـ هذا الوضع الجدلي كان يفضي بالنظام السوري إلى واحد من راعيين، أو إلى كليهما معاً: واشنطن أو الرياض. وغني عن القول إن الراعيين يملكان من أسباب الاتفاق بينهما (وأي اتفاق!) ما يجعل خيارات دمشق في المناورة تمرّ من خرم إبرة. وفي السياسة يحدث كثيراً أن تضطر الميكيافيللية الماهرة إلى إبداء قدر كبير من التواضع، لكي تمرّ من ذلك الخرم الذي ينصبه التاريخ في البرهة القاتلة.

في مقابل هذه الفلسفة، كانت الفقرة 2 من وثيقة التفاهم، التي توصّل إليها ـ رسمياً جداً، هذه المرّة ـ فاروق الشرع وإيهود باراك برعاية الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، قد تحدّثت عن إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية، بما في ذلك تبادل السفراء المقيمين. الفقرة 3 ركزت على تبادلية المصالح في إطار علاقات جوار طيّبة ومشرّفة قائمة على الإحترام المشترك في: أ) توطيد علاقات المنفعة الإقتصادية والتجارية بما في ذلك السماح دون عوائق بانتقال الأفراد والبضائع والخدمات بين البلدين؛ ب) إزالة جميع الحواجز التمييزية أمام العلاقات الإقتصادية الطبيعية، وإنهاء أشكال المقاطعة الإقتصادية، وإلغاء التشريعات التمييزية، والتعاون لإنهاء المقاطعة ضدّ أيّ طرف من قبل طرف ثالث؛ ج) توطيد العلاقات في مجال النقل، بما في ذلك فتح وصيانة الطرق ومعابر الحدود الدولية والتعاون في تطوير السكك الحديدية، ومنح الحقّ الطبيعي في استخدام الموانىء أمام السفن، والدخول في علاقات نقل جوّي طبيعية؛ د) إقامة علاقات طبيعية على مستوى اتصالات البريد والهاتف والتلكس والفاكس والإذاعة والتلفزة الفضائية، دون عوائق تمييزية؛ هـ) توطيد التعاون في ميدان السياحة من أجل تسهيل وتشجيع السياحة المشتركة، والسياحة من بلدان ثالثة...

صحيح أنّ التفاهم انهار، ولكنه انهار لأسباب لا تخصّ مفردات الفقرتين 2 و3 اللتين ترسمان معالم الاقتصاد الاجتماعي ـ السياسي، وربما الثقافي الإنساني، لأية اتفاقية سلام سورية ـ إسرائيلية قادمة. وبالتالي يجوز، مجدداً، طرح السؤال العتيق إياه: ما الذي فعله التطبيع المصري أو الأردني أكثر من هذا «التطبيع»، كما اقترحته مسودّة اتفاق 1999؟ وما الذي ستفعله أية مسودّة أقلّ مما فعلته اتفاقيات كامب دافيد لجهة الإستفراد الإسرائيلي ـ الأمريكي بملفّات الصراع، وتحويل الحقوق العربية إلى نزاع تقني حول الحدود الدولية؟ ولماذا تبدو موادّ وفقرات وبنود تلك المسودّة، مثل تفاهمات سليمان ـ ليئال اليوم، وكأنها تُختزل إلى مقايضة واحدة وحيدة هي تنفيذ انسحابات من الجولان، غير كاملة أبداً ومنتقصة للسيادة السورية في أبسط مستوياتها، مقابل تقديم كلّ شيء، داخلياً وعربياً وإقليمياً؟

الجواب بسيط بقدر ما هو واضح جليّ للعيان: كيف يمكن لنظام، مستبدّ وراثي حوّل سورية الى مزرعة نهب وفساد وإفساد، أن ينجز سلاماً أكثر ربحاً مع دولة مثل إسرائيل؟ وكيف يمكن له أن لا يقايض منجاته بأية صفقة تُعرض عليه، أياً كان الثمن... البخس؟

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

الامريكان يتهيأون لاستبدال المالكي

هارون محمد *

■ بات واضحاً أن أيام جواد أو نوري المالكي ـ تعددت الاسماء والشخص واحد ـ في رئاسة الحكومة الرابعة في ظل الاحتلال أوشكت على الانتهاء، ولن ينفعه ما يبديه من خضوع واستعداد لتنفيذ ما يطلبه الأسياد، فالقرار أتخذ في واشنطن ولم يبق غير اعلانه، وكوندوليزا رايز هيأت له قبل ذهابها الى الكويت للاجتماع مع نظرائها الخليجيين والمصريين والاردنيين، عندما قالت (أن المالكي استنفد الوقت الذي منح له) وفي هذه العبارة دلالات تحقيرية، لو كان لهذا الكائن الذي قصدته إحساس انساني وشعور وطني، لرمى بوجهها المنصب الذي يحتله، وذهب الى حال سبيله.

لقد قلنا في مناسبات سابقة ان الامريكان حولوا العراق الى ساحة تجريب، هذه حقيقة لا جدال فيها، وواضح ان الصيغ والأشكال التي نفذوها منذ نيسان (ابريل) 2003 الى اليوم لم تعط ثمارها لصالحهم، فقد جربوا مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة والحكومة الانتقالية وانتهاء بحكومة المالكي الحالية التي ضاقوا برئيسها قبل ان ينهي عامه الأول، ليس لانه فشل في أداء المهمات الموكولة اليه، وأخفق في تنفيذ التعهدات التي قطعها على نفسه، بل لأن الأسياد يحبون التغيير مثل سيدات القصور اللواتي يحرصن على تغيير اثاث وديكور منازلهن بين فترة واخرى! وسبق ونشرنا هنا في هذا المكان قبل شهرين تقريباً كلاماً قاله احمد الجلبي في ندوة عقدها لعدد محدود من الصحافيين في لندن، مفاده ان الرئيس الامريكي طلب تغيير ابراهيم الجعفري من رئاسة الحكومة التي كان مرشحاً وحيداً لها واستبداله بشخص آخر، والسبب كما اعلنه الجلبي، ان مزاج بوش لم يكن مرتاحاً لشكل وهيئة الجعفري عندما زار الاخير واشنطن واجتمع بالرئيس في البيت الابيض، وقال الجلبي ايضاً ان الجعفري تمسك بترشحه واصر عليه، عندئذ ذهب موفد امريكي الى النجف وقابل المرجع السيستاني ونقل اليه رغبة الادارة الامريكية بتغيير ابراهيم الأ.. وكانت نتيجة هذا (الا) ان سارع المرجع وطلب من الائتلاف الشيعي ترشيح شخص آخر لرئاسة الحكومة يقبل به الامريكيون، سواء وافق الجعفري او لم يوافق.

ورغم ان المالكي يفتقر الى الشخصية الرصينة ولا يملك مؤهلات لتسلم منصب خطير كرئاسة الحكومة، الا انه حاول التميز عن سابقه ورئيس حزبه ابراهيم الجعفري، بالادعاء بانه عربي الاصول والانتماء، في تلميح واضح لا لبس فيه ولا غموض، بان ابراهيم ليس عربياً في اصوله وانتمائه، وتقدم المالكي خطوة اخرى في هذا الاتجاه، عندما جاء بالمئات من انصاف الاميين وعينهم مستشارين وموظفين في مكتبه والدوائر الملحقة به، والقصد من ذلك حرصه على تأمين شعبية له من خلال الموظفين والمستخدمين واسرهم وعشائرهم، وهو الذي لا يعرفه احد حتى في مدينة الهندية (طويريج) التي يزعم انها مسقط رأسه، وتصوروا ان الدائرة الصحافية والاعلامية التابعة لرئيس الحكومة تضم 128 منتسباً ليس من بينهم صحافي او اعلامي محترف، وجميعهم ممن يطلق عليهم في العراق (الكعيبرية) وهم فئة طفيلية، وعندما سعى مستشار المالكي للاعلام المدعو مجيد ياسين خصخصة الدائرة المذكورة في تموز (يوليو) الماضي ونقل مئة منتسب منها الى دوائر اخرى، نهره المالكي وانذره بانه سيعيده ـ اي المستشار ـ الى بلده الأصلي اذا حاول التصرف بدون إذنه مرة اخرى.

والذين عاصروا المالكي ايام اقامته في دمشق وكثير منهم لهم اهتمامات وتوجهات شيعية، يأخذون عليه انه شخص لا طعم له، رغم لونه الطائفي السافر ورائحته المذهبية النفاذة، ويقولون انه امضى في سورية قرابة خمسة عشر عاماً متصلاً لم يتمكن خلال هذه الفترة الطويلة من كسب عشرة اشخاص لحزب الدعوة وهو احد قادته، بل ان الكثيرين من اعضاء الدعوة وكوادرها الذين وفدوا على سورية من ايران والعراق نفروا من الحزب بسبب تصرفات المالكي، ولم يبق منهم في حي السيدة زينب على سبيل المثال غير زوج ابنته الذي كان يدير مخبزاً مع ثلاثة عمال، وأربعتهم الان يشغلون مناصب سياسية وأمنية في مكتب رئيس الحكومة، وأولهم وظيفته (المرافق الاقدم) لرئيس الوزراء.

وليس صحيحاً ان جواد او نوري المالكي حفيد الشاعر والوزير السابق ابو المحاسن كما زعم في بداية تعيينه بمنصبه الجديد، فقد أصدرت اسرة الشيخ ابو المحاسن التي ينتشر افرادها في كربلاء والحلة وبغداد بياناً مقتضباً شكرت فيه رئيس الوزراء على التفاتته الكريمة لانه وضع دراسة عن ادب وشاعرية الراحل ابو المحاسن، قال انها اطروحته التي نال بها شهادة الماجستير من جامعة اربيل، ولم يرد في بيان الاسرة اي اشارة الى قرابة هذا الرجل من عميدها، وفهم الناس الأمر على حقيقته، حتى شهادة الماجستير التي يدعي انه حصل عليها من اربيل مطعون فيها لانه غير حاصل على شهادتي الاعدادية والجامعية، وهما شهادتان لابد من توافرهما لمن يتقدم لدراسة الماجستير في اي فرع او تخصص. ويتحمل فؤاد معصوم السياسي الكردي مسؤولية وطنية وتربوية واخلاقية جراء منح المالكي شهادة لا يستحقها، علماً بان معصوم نفسه لا يصلح أكاديمياً للإشراف على اطروحات الماجستير والدكتوراه.

ولأن المالكي ضيق الأفق ولا ينظر بعيداً، فقد اوقعه الأمريكان في مهزلة مراسيم تنفيذ الاعدام بالرئيس الراحل صدام حسين، وصوروه بانه صاحب القرار الوحيد والمنفذ الوحيد والمذنب الوحيد، بينما الواقع يقول: ان الامريكان هم من اصدر قرار اعدام صدام وهم من حدد توقيته وموعده، ووظفوا المالكي وشلته لتنفيذه، والغريب ان هذا الرجل الكارتوني صدق نفسه، وتصرف بطريقة (خلف بن امين) وهو شخصية بغدادية مضحكة أيام العهد العثماني، وكأن الناس لا تعرف من هو، ومن أين جاء، ومن جاء به؟! ولاحظوا.. كيف شتم العرب والمسلمين الذين استهجنوا طريقة اعدام الرئيس صدام حسين ونددوا بالهتافات الطائفية التي صاحبت عملية الاعدام، ولكنه سكت على تصريحات رئيس الحكومة البريطانية توني بلير الذي احتج على الطريقة ذاتها، وصمت صمت القبور على سخرية الرئيس بوش منه عندما قال في معرض تعليقه على الاعدام ان حكومة المالكي ـ ويقصده شخصياً ـ تفتقر الى النضج. وأكثر ما أضحك الناس على المالكي رغم أجواء الحزن والمحنة التي يعيش تحت وطأتها العراقيون، تلك التصريحات التي أدلت بها مستشارته مريم الريس وهي للعلم ليست من اسرة (الريس) العربية السنية المعروفة، عندما قالت ان القلم الاحمر الذي وقع به المالكي قرار الاعدام يحتفظ به منذ ثلاثين عاماً انتظاراً لهذا اليوم. والسؤال الذي لم تجب عليه الانسة او السيدة المستشارة (لا فرق) أين كان جواد او ابو اسراء او نوري المالكي قبل ثلاثين سنة؟ واذا لم تكن تعرف لانها في ذلك الوقت كانت طفلة تحبو ولا تفهم ما يدور في بيت اهلها، فنحيلها الى دائرة تربية الحلة والعاملين فيها خلال سنوات (1975 ـ 1980) لتتعرف على طبيعة عمل سيدها الحالي، لتجد ان عمله لا يستلزم قلماً وإنما أشياء اخرى نعف عن ذكرها.

وصحيح ما يقوله الاستاذ حسن العلوي وهو عارض صدام أكثر من ربع قرن ولا يقدر على المزايدة عليه اشخاص يستخدمون أسماء والقابا مزورة، مثل نصير المهدي وعلوان حسين واحمد هاشم الحسني و(العبد) الحسيني، يجزعون من ذكر اسمائهم الحقيقية لجبنهم، ان من حسن حظ الرئيس الراحل انه شنق بحبل، لان الذين شنقوه لن يجدوا حبالاً عندما يحين اوانهم، وسيعدمون بطرق اخرى لا حاجة للحبل فيها، واللبيب من الاشارة يفهم.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

أخشن الالعاب بميدان الساعة الأخيرة

د. عبدالوهاب الأفندي

■ (1) في آذار (مارس) من عام 2000 صدر قرار مفاجئ من الرئيس السوري حافظ الأسد بإقالة رئيس الوزراء محمود الزعبي الذي ظل في ذلك المنصب لأكثر من ثلاثة عشر عاماً. وجاء في خطاب الإقالة غير المسبوق اتهامات للزعبي بأنه لم ينفذ تعليمات الرئيس في الإصلاح الاقتصادي ومحاربة الفساد، وأن حكومته «أخفقت في كل المجالات». وبعد شهرين أعلنت السلطات السورية الحجر على أموال الزعبي وإخضاعه للحبس المنزلي والتحقيق بتهمة الفساد. ولم تمض أيام على هذا حتى أعلن أن الزعبي انتحر لدى وصول الشرطة لاعتقاله.

(2) بعد أيام قليلة من «انتحار» الزعبي أعلن عن وفاة الرئيس حافظ الأسد وتنصيب نجله بشار الأسد رئيساً بعد أن عدل الدستور خلال دقائق خصيصاً لهذا الغرض. وقد اتضح فيما بعد أن الأسد الابن كان قد ظل لفترة الحاكم الفعلي مكان أبيه الذي أقعده المرض، وأن قرار تعيين حليفه مصطفى ميرو رئيساً للوزراء خلفاً للزعبي كان جزءاً من مخطط تمكين بشار من السلطة، بينما يبدو أن ملاحقة الزعبي كانت أحد مظاهر صراع القوى وأحد بوادر تصفيات المعترضين على التوريث.

(3) في مصر أخذت تظهر ملامح سيناريو يكاد متطابقاً، بدأ بتعيين رئيس وزراء جديد عام 2005 من التكنوقراط، محسوب (وبعلانية أكبر هذه المرة) على الوريث المنتظر، مروراً بسيناريو تصفية الحسابات مع من يظن أنهم يعترضون على التوريث. وقد شمل هذا ملاحقة المعارضين الليبراليين أمثال د. سعد الدين ابراهيم وأيمن نور، ثم إبعاد رجال الحرس القديم بدءاً من يوسف والي والشاذلي وصفوت الشريف وغيرهم.

(4) المسعى الجاري حالياً لإجراء تعديلات دستورية وتوجيه ضربة حاسمة لتنظيم الإخوان المسلمين يحمل كل سمات تصفية الحسابات المتعجل وتمهيد الطريق الذي طبع أيام الأسد الأخيرة بعد أن أيقن المتسابقون على الوراثة أن الوقت لم يعد يسعف. ولكن هذا التعجل المتخبط يذكر أيضاً بأن مصر ليست سورية. ففي سورية تمت تصفية الإخوان قبل ربع قرن من ترتيبات التوريث، بينما لم تكن في سورية حركة كفاية ولا إعلام معارض. كذلك فإن الوريث المقترح في مصر هو من الوزن الخفيف مقارنة مع رصيفه السوري الذي جاء من داخل أروقة النظام وحلقته الأمنية الداخلية.

(5) إذا شئنا الدقة، فإن حركة الإخوان ضربت في مصر أيضاً منذ أكثر من نصف قرن، ولا يزال قرار حظرها الصادر في عام 1954 ساري المفعول. الإعلام الرسمي والحكومة لا يفترأن من تذكيرنا بأن الحركة «محظورة» ولا وجود لها. ولكن هذه الحركة غير الموجودة تستطيع على ما يبدو أن تحرز من الأصوات والدعم الشعبي في انتخابات حرة في أي من البلدين أكثر مما يمكن أن يحرزه الحزبان الحاكمان غير المحظورين. ولا شك أن حزباً تهزمه حركة لا وجود لها لا بد أن يكون في درجة أقل من درجة العدم.

(6) مشكلة الأحزاب «الحاكمة» في البلدان العربية لا تكمن في شعبية هذا الفريق المعارض أو ذاك، بل في فقدان هذه الأحزاب لأي شعبية، بحيث أن الليكود لو نازلها لفاز فوزاً ساحقاً. وإذا كانت هذه هي المشكلة فإن تصفية المعارضين لن تحلها. والسؤال الذي يجب أن تطرحه هذه الأحزاب على نفسها ليس هو: لماذا تتمتع حركة محظورة ومطاردة بشعبية أكثر منا؟ ولكن السؤال هو: لماذا فشلنا بعد عقود من احتكار السلطة والمال وحق الحديث في أن نقنع الشعب بأن يقبلنا؟

(7) ما تفعله هذه الأحزاب المرفوضة شعبياً من تنكيل بالمعارضين لا لسبب إلا لأنهم أكثر شعبية أشبه بفريق كرة يهزم في المباراة فينهال على أعضاء الفريق الفائز لكماً ورجماً وضرباً بالهراوات. مثل هذه الممارسة قد تشفي غليل الفريق المهزوم، ولكنها لن تجعل منه بطلاً في كرة القدم، فوق أنها قد تلفت نظر الحكم، بل والشرطة، مع تبعات كل ذلك.

(8) البطولة في السياسة، كما في كل رياضة وأي نشاط إنساني آخر، إنما تأتي بالمهارة والتدريب والجدية في احترام قواعد اللعبة، وهي قواعد تتطلب في السياسة الاستماع لرأي الشعب وممارسة عملية الحوار والإقناع لا البلطجة والكذب والتضليل والتآمر في الظلام لتنصيب من لا يستحق ولا يصلح من أجل مصالح نخبة ضيقة.

(9) في اللعبة السياسية، الشعب هو الحكم الأول والأخير. ولعل ما تواجهه أحزاب السلطان العربية حالياً من رفض شعبي هو إبراز للبطاقة الصفراء تحديداً لأن هؤلاء يمارسون اللعب الخشن ولا يحترمون القواعد. وهناك دلائل كثيرة على أن الحكم الآن يمد يده إلى جيبه لإخراج البطاقة الحمراء، ربما في الثواني القليلة القادمة.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 723152
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364